

مساع لإشراك الاتحاد الأفريقي في حل النزاع الليبي

قطر وتركيا تعملان على استدامة الفوضى في ليبيا بتسليح ميليشيات طرابلس



ميليشيات بعقيدة تركية

المتحدة هذه القوة يؤكد يوسفو على أن هذه البلدان لا تخوض هذه المعركة من أجل أمنها فقط، بل أيضا من أجل الأمن العالمي.

يمنع غياب الاستقرار في ليبيا زخماً لمخطط تركي قطري، تسعى من خلاله الدوحة وأقرة لاستبدال الجيش بميليشيات

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أكد في وقت سابق على أن منطقة الساحل تعاني من تحديات عابرة للحدود بما في ذلك تغير المناخ والجفاف والاضطرابات الأمنية والتطرف، والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات.

وأعرب الرئيس النيجري عن أسفه لعدم إيفاء الشركاء الغربيين بتعهداتهم، مؤكدا أنهم تعهدوا "بمئنا 400 مليون (يورو) لكن للأسف لم يوفروا هذا المبلغ حتى الآن".

والجيش النظامية والأمن والاستقرار الطبيعي، لتضع مكانهم أتباعهما الذين يقودون مجموعات متطرفة ليحلوا بهيكلهم الإرهابية بديلا عن المؤسسات والأجهزة النظامية.

وهذهما النهائي وضع مشروع الدولة المرتقبة رهينة بيد عصابات ومجموعات إرهابية، تتخذ من المؤسسات السيادية واجهة لتنفيذ أجناس ومشروعات تدمير ممنهج، بهدف توطين الفوضى وجعلها تسود المشهد، لتمهيد الطريق وهيئة المجتمعات للقبول بحلول الإسلام السياسي في نهاية المطاف، لتسهيل إقامة خلافة إخوانية، مدعومة من قبل العثمانيين الجدد، بطموحات أردوغانية سلطانية، لم تعد تخفى على أحد.

وأكد يوسفو أن محاربة الإرهاب والقضاء عليه في مالي يقتضيان منح قوة الأمم المتحدة المتواجدة هناك تفويضا أكبر لتكتسب الصيغة الفيدرالية التي تصنع بها قبلة من مواد يمكن العثور عليها في المتاجر وسلطات الأضواء على الروابط بين اليمين المتطرف والعسكريين منذ ثمانينات القرن العشرين، حينما تحول العسكري الذي قاتل في فيتنام لوييس بيم، إلى قائد منظمة النازيين الجدد تدعو إلى إسقاط الحكومة الأميركية واستبدالها بـ"أمة أرية".

الجيش الأميركي يكافح لتطهير صفوفه من المتطرفين

واشنطن - ألقى التوقيف الأخير لجندي أميركي قومي متطرف أراد تنفيذ هجمات في الولايات المتحدة بهدف نشر "الفوضى"، الضوء على الصعوبات التي يواجهها الجيش الأميركي في تطهير صفوفه من المتطرفين الخطيرين.

وأوقف جاريت سميت (24 عاما) العسكري في القوات البرية المتمركز في فورت راي في كانساس، بعدما شرح بالتفصيل لعنصر في مكتب التحقيق الفيدرالي الطريقة التي تصنع بها قبلة من مواد يمكن العثور عليها في المتاجر وسلطات الأضواء على الروابط بين اليمين المتطرف والعسكريين منذ ثمانينات القرن العشرين، حينما تحول العسكري الذي قاتل في فيتنام لوييس بيم، إلى قائد منظمة النازيين الجدد تدعو إلى إسقاط الحكومة الأميركية واستبدالها بـ"أمة أرية".

وبعد عام، انضم سميت إلى صفوف القوات البرية في قاعدة فورت بينينغ في جورجيا، دون أن ينجح المسؤولون عن قبول المجندين في كشف الخطر الذي يمثله، وعلى الرغم من أن الجيش الأميركي يعد من أكثر المؤسسات تنوعا في الولايات المتحدة، إلا أنه لا يزال أرضا خصبة للحركات اليمينية المتطرفة.

وأوقف جاريت سميت (24 عاما) العسكري في القوات البرية المتمركز في فورت راي في كانساس، بعدما شرح بالتفصيل لعنصر في مكتب التحقيق الفيدرالي الطريقة التي تصنع بها قبلة من مواد يمكن العثور عليها في المتاجر وسلطات الأضواء على الروابط بين اليمين المتطرف والعسكريين منذ ثمانينات القرن العشرين، حينما تحول العسكري الذي قاتل في فيتنام لوييس بيم، إلى قائد منظمة النازيين الجدد تدعو إلى إسقاط الحكومة الأميركية واستبدالها بـ"أمة أرية".

وأوقف جاريت سميت (24 عاما) العسكري في القوات البرية المتمركز في فورت راي في كانساس، بعدما شرح بالتفصيل لعنصر في مكتب التحقيق الفيدرالي الطريقة التي تصنع بها قبلة من مواد يمكن العثور عليها في المتاجر وسلطات الأضواء على الروابط بين اليمين المتطرف والعسكريين منذ ثمانينات القرن العشرين، حينما تحول العسكري الذي قاتل في فيتنام لوييس بيم، إلى قائد منظمة النازيين الجدد تدعو إلى إسقاط الحكومة الأميركية واستبدالها بـ"أمة أرية".

الأسلحة المفروض على ليبيا بموجب الفصل السابع الصادر عام 2011. ومدركات "كبريبي" التي تسلمتها ميليشيات مصراتة، هي من صنع شركة "بي.أم.سي" أوتوموتيف التركية لإنتاج العربات المدرعة، ويملك صندوق الاستثمار القطري 50 بالمئة من أسهم هذه الشركة التي يقع مقرها في مدينة سامسون التركية.

ونشر مركز الدراسات السويدية "نوردريك مونيتور" تقريرا في العام الماضي، كشف فيه بالمستندات أن شركة "بي.أم.سي" يديرها رجل الأعمال إينام سانجك، وهو عضو في الهيئة التنفيذية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا.

وأكد المركز أن قطر اشترت مصنعا للدبابات تابعا لهذه الشركة، من دون أي عطاءات تنافسية أو عملية شفافة، حيث باتت القوات المسلحة القطرية تملك 49.9 بالمئة من أسهم الشركة المذكورة.

ويمنع غياب الاستقرار واستمرار الانقسام في ليبيا زخماً لمخطط تركي قطري معروف، تسعى من خلاله الدوحة وأقرة إلى استبدال الدولة الحديثة

أي أسلحة تركية. وأعلنت الميليشيات الموالية لحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج عن وصول تلك الشحنات الجديدة من الأسلحة إلى ميناء العاصمة طرابلس ومدينة مصراتة، على متن سفينتي شحن قادمين من ميناء "سامسون" بشمال تركيا.

وأظهرت صور ومقاطع فيديو، نشرها "لواء الصمود" الذي يقوده صلاح بادي المصنف ضمن الجماعات الإرهابية، عملية إفراغ إحدى السفينتين لشحناتها من العتاد العسكري التركي.

ويغذ الإعلان نفي حكومة الوفاق عدم تسلمها شحنات أسلحة من تركيا، كما صدر على لسان المتحدث باسم الحكومة مهندس بونس، خلال مؤتمر صحفي بالعاصمة طرابلس حين ذاك.

وتضمنت هذه الشحنة من العتاد الحربي، مدركات من نوع "بي.أم.سي" كبريبي" التركية الصنع، وكمية من الصواريخ المضادة للدبابات، بالإضافة إلى بنادق قنص ورشاشات هجومية، وكميات من الذخائر والمتفجرات وقطع الغيار، وذلك في خرق صارخ لقرار مجلس الأمن الدولي المتعلق بحظر

الأمنية الحالية في ليبيا، نحن نضع العربة أمام الحصان، يتعين أولا ترميم الدولة ثم ننظم لاحقا الانتخابات".

وأدت المعارك التي تدور رحاها جنوب العاصمة الليبية طرابلس بين الجيش وميليشيات حكومة الوفاق إلى سقوط أكثر من 1000 قتيل وجرح ما لا يقل عن 5000 شخص.

وأكد أنه في السودان كانت الدولة "منهارة تقريبا" لكنهم (في إشارة إلى مسؤولي الاتحاد الأفريقي والجهود المبذولة أفريقيًا) صالحوا بين مختلف الأطراف "وأقمنا حكومة ولدنيا الآن مؤسسات ستقوم المرحلة الانتقالية للوصول إلى انتخابات، هذا ما يجب فعله في ليبيا".

وفي مايو الماضي خرج إلى العلن الدعم التركي لتسليح الميليشيات في طرابلس ومصراتة في المعركة المتواصلة لمنع قيام الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر من استعادة العاصمة الليبية، ما فند تصريحات الحكومة التركية بعدم إرسال أي أسلحة إلى الميليشيات المنضوية تحت حكومة الوفاق ونفي حكومة فايز السراج تسلح

شجب رئيس النيجر محمدو يوسفو على هامش مشاركته في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة حرص بعض الجهات على استدامة الفوضى في ليبيا من خلال إغراقها بالأسلحة، في تعد صارخ على قرار حظر الأسلحة المفروض على البلاد. وتأتي إدانة الرئيس النيجري في وقت ظهر فيه للعلن الدعم اللوجستي التركي القطري للميليشيات في طرابلس.

نيويورك - حذر رئيس النيجر محمدو يوسفو، الخميس، من خطورة مواصلة تدهور الأوضاع الأمنية في بعض البلدان الأفريقية على غرار ليبيا ومالي مؤكدا أن الحل يبدأ في ليبيا من إعادة بناء مؤسسات الدولة وفي مالي من منح القوة المشتركة الصبغة الهجومية وتفويضا أكبر لمواجهة الجهاديين.

ولخص يوسفو مسببات الأزمة الليبية في غياب مؤسسات الدولة وما ترتب عليه من إدخال للأسلحة، ما أغرق البلاد في الفوضى، داعيا إلى إشراك الاتحاد الأفريقي في مساعي حل النزاع.

وقال الرئيس النيجري -وهو الرئيس المباشر للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حاليا- إن "انعدام الأمن وغياب الدولة في ليبيا أدبا إلى تدفق السلاح، هذا يشكل لنا مصدر قلق، الأزمة متواصلة منذ 2011، يتعين بذل كل جهد لحلها سريعا".

وتعاني ليبيا منذ سنوات من فوضى الميليشيات المتمركزة بالأساس في طرابلس وأجزاء من غرب البلاد، ويخوض الجيش الوطني منذ الرابع من أبريل الماضي معركة تحرير طرابلس التي أطلق عليها اسم "طوفان الكرامة" بهدف تحرير العاصمة من قبضة الميليشيات.

ونفى يوسفو أن يؤدي تمهيش دور الاتحاد الأفريقي إلى حل الأزمة الليبية مستشهدا بالتجربة السودانية ومؤكد أنه "يجب تعيين مبعوث خاص مشترك، ليس مبعوثا خاصا للاتحاد الأفريقي إلى جانب مبعوث خاص للأمم المتحدة، بل مبعوث خاص واحد للمنظمتين ومن المستحسن أن يكون أفريقيًا، للاهتمام بالملف الليبي".



وأكد أن جميع المبادرات التي تطلق الآن تصب في خانة إجراء الانتخابات، مشيرا إلى استحالة ذلك بسبب "التطرف

فرنسا تودع جاك شيراك

باريس - توفي، الخميس، الرئيس الفرنسي الأسبق، جاك شيراك عن عمر ناهز 86 عاما بعد صراع مع المرض.

وقاد الرئيس الراحل فرنسا من 1995 إلى 2007، وتم خلال عهده الاعتماد على العملة الأوروبية الموحدة وكذلك إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية، كما خفض فترة الرئاسة من سبع سنوات إلى خمس واختار شيراك خلال عهده السير في نفس النهج الذي سار فيه الرئيس الفرنسي الذي سبقه شارل ديغول حيث سعى إلى تعزيز مكانة فرنسا كلاعب على الساحة العالمية.

وتولى شيراك قبل ذلك رئاسة الوزراء مرتين، الأولى بين 1974-1976 والثانية بين 1986-1988، وكان رئيسا لبلدية باريس من 1977 حتى 1995.

وظل الرئيس الفرنسي الأسبق على علاقة ودية مع عدد من الدول العربية، ووقف بجانب الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، في آخر أيامه.

لكن مسار شيراك لم يخل من العقبات والمشاكل، ففي ديسمبر 2011 حُكم عليه بسنتين مع وقف التنفيذ بعدما اتهم بالفساد خلال توليه منصب العمدة، وقيل إنه قدم دعما ماليا لرجال سياسة.



يحسب للراحل جاك شيراك أو "آخر الديغوليين" نسبة إلى الجنرال شارل ديغول- أنه عارض بشدة الغزو الأميركي للعراق سنة 2003، ورفض المشاركة فيه.